

الدورة الثامنة والعشرون للجنة الزراعة

البند 2-8 العلاقات القائمة بين الزراعة والحراجة

طلب مجلس منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، في دورتيه الرابعة والستين بعد المائة والخامسة والستين بعد المائة، من المنظمة "إبراز وتشجيع الممارسات القائمة والتكميلية بين الأنشطة الزراعية وصون الغابات واستصلاحها واستخدامها المستدام، مع تفادي إزالة الغابات والحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي، نظرًا إلى أنه بوسع الزراعة والحراجة أن تدعم التنمية المستدامة من خلال التآزر في ما بينهما". واقترح أيضًا أن تقوم لجنة الغابات "باستعراض الدوافع الكامنة وراء توسع الأراضي الزراعية في ضوء الإدارة المستدامة للغابات"؛ ودعا إلى "تعزيز التنسيق بين لجنة الغابات ولجنة الزراعة بخصوص المسائل المشتركة بين القطاعين، وأوصى بأن تُعرض على كلٍّ من لجنة الغابات ولجنة الزراعة في المستقبل أية وثائق تتناول قضايا مترابطة بين الزراعة والغابات".

وتواجه كل من الزراعة والغابات بشكل منفرد ومعا تحديات عالمية، بما في ذلك الجوع وسوء التغذية والفقر وانعدام المساواة وتغير المناخ وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، وهي تتفاقم بسبب جائحة كوفيد-19. وقد شددت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية على الأهمية الحاسمة التي يكتسبها تحويل النظم الزراعية والغذائية للاستجابة لهذه الأزمات. ويتيح تعزيز أوجه التآزر بين الزراعة والحراجة ومعالجة بعض المقايضات القائمة بينهما، مثل التنافس على استخدام الأراضي، حلولاً بالغة الأهمية لتسريع وتيرة إحداث هذا التغيير الضروري.

ويذكر هذا البند من جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين للجنة الزراعة بأوجه الترابط المتعددة القائمة بين الزراعة والحراجة، ويشدد على دور الغابات والمجتمعات المتصلة بها في توفير خدمات النظام الإيكولوجي الحاسمة للأهمية للزراعة. وهو يسلط الضوء على الفرص المتاحة لتحسين التكامل بين قطاعي الزراعة والحراجة ضمن أربعة مجالات للعمل وهي:

- *اتساق السياسات والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي*: فالأراضي مورد محدود واستراتيجي تقتضي إدارته حوكمة فعالة، تعتمد على النهج المشتركة بين القطاعين ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين؛
- *وبيانات وأدلة أفضل*: إنَّ البيانات الشفافة والموثوقة ضرورية للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات وتحفيز الدعم للتحويل الشامل والمنصف لقطاعي الزراعة والحراجة؛
- *وتوسيع نطاق النهج المبتكرة*: يتيح الابتكار من أجل إنتاج زراعي مستدام بالاستناد إلى البحوث والمعارف التقليدية، خيارات فنية واجتماعية متعددة تدمج الغابات والأشجار، بما يشمل الزراعة الحرجية والحراجة الرعوية، التي من شأنها تحقيق الاستفادة المثلى من النواتج البيئية والقدرة على الصمود؛
- *وتعزيز سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة*: للحفاظ على فرص زيادة التجارة في السلع الأساسية الزراعية وبيع الغابات، تتخذ الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص إجراءات للحد من المقايضات البيئية والاجتماعية لسلاسل الإمدادات ذات الصلة، ولا سيما الضغوط التي قد تمارسها على الغابات.

وأخيرًا، يُقدّم هذا البند من جدول الأعمال سببياً للمضي قدمًا، بالاستفادة من الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 ومجالات الأولوية البرامجية العشرين التي ينص عليها، والتي يرتبط عدد كبير منها بالحراجة والزراعة. وستحقق النتائج العملية بفضل المبادرات الرئيسية للمنظمة الرامية إلى زيادة أوجه التآزر بين الزراعة والحراجة مثل الشراكة بين المنظمة ومرفق البيئة العالمية، ومشاريع وبرامج الصندوق الأخضر للمناخ

التي تقودها المنظمة. وسيكون الدور الذي تضطلع به الحكومات في وضع إطار متسق للسياسات وإطار للتخطيط يعزز الروابط والتكامل بين الزراعة والحراجة بالغ الأهمية، بالإضافة إلى مشاركة القطاع الخاص والممارسين والنساء والشباب والشعوب الأصلية على نطاق واسع.

إنّ اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- توصية المنظمة بمواصلة تحديد الفرص المتاحة لتحسين التكامل بين قطاعي الزراعة والحراجة، وتعزيز الاستجابات السياساتية المنسقة لمواجهة التحديات المشتركة وتحسين فهم أوجه التآزر والمقايضات بين قطاعي الزراعة والحراجة؛
- ودعوة المنظمة إلى مواصلة جمع وتحليل البيانات والأدلة اللازمة، بما في ذلك الدوافع المباشرة والأساسية لإزالة الغابات وتدهور الأراضي، من خلال زيادة تعزيز الاتساق بين مجموعات البيانات الزراعية والحرجية، وتجميع دراسات الحالة وأفضل الممارسات، وتقديم التقارير إلى لجنة الغابات ولجنة الزراعة في دورتيهما المقبلتين السابعة والعشرين والتاسعة والعشرين على التوالي؛
- ودعوة المنظمة، رهناً بالموارد المتاحة من خارج الميزانية، إلى إجراء تقييم عالمي لحالة الحراجة الزراعية وإمكانات توسيع نطاقها، وإلى تطوير وتحسين وتوحيد المنهجيات المتعلقة بقياس نطاق ممارسات الحراجة الزراعية والأشجار في الأراضي الزراعية، وحالتها وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى دورتي لجنة الغابات ولجنة الزراعة السابعة والعشرين والتاسعة والعشرين على التوالي؛
- وتشجيع المنظمة على مواصلة الاضطلاع بدور نشط في المنتديات الدولية ذات الصلة، من خلال تشجيع الحوار المفتوح بشأن تعزيز الإنتاج المستدام وتقليل الأثر البيئي المترتب على النظم الزراعية والغذائية.

وقد ترغب اللجنة في دعوة الأعضاء إلى القيام بما يلي:

- تشجيع اتساق السياسات بشكل أكبر وأشمل بين قطاعي الزراعة والغابات، لا سيما من خلال النهج المتكاملة للتخطيط لاستخدام الأراضي والمناظر الطبيعية، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب والشعوب الأصلية؛
- ودعم صغار المنتجين، بما في ذلك الشباب والنساء، والمزارعين الأسريين، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، ومنظمات المنتجين، من خلال ضمان الحصول على الأراضي مع تعزيز الوصول إلى الموارد والأسواق والمساهمة في سلاسل القيمة المستدامة والمراعية للمساواة بين الجنسين. ويمكن تحقيق ذلك، عند الاقتضاء، عن طريق وضع أطر قانونية واضحة ومتسقة؛ والاعتراف بالحقوق العرفية المتعلقة بالموارد الطبيعية؛ وتوفير فرص متكافئة للنساء والرجال؛
- وتعزيز تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في قطاعي الزراعة والحراجة من خلال تعزيز ممارسات الحراجة الزراعية المستدامة، وإصلاح الأراضي وتطوير سلاسل القيمة المستدامة للمنتجات الزراعية والحرجية؛
- وتعزيز خدمات الإرشاد التي تتبّع نهجاً شاملاً لتعزيز النظم الزراعية والغذائية المستدامة، والحراجة الزراعية، والإدارة المستدامة للغابات بطريقة متكاملة وشاملة، مع مكافحة تغير المناخ واستخدام التنوع البيولوجي بطريقة مستدامة.

السيدة Beth Bechdol، نائب المدير العام

والسيدة Maria Helena Semedo، نائب المدير العام